

يضرب دين صاحب العشرة في كل التركة
 فيحصل مائة وثلاثون فاذا قسمنا هذا
 المبلغ على كل التصحيح وهو خمسة عشر كانت
 الخارج وهو ثمانية وثلاثون نصيب من له
 عشرة ويضرب ايضا دين من صاحب
 الخمسة في جميع التركة فيبلغ خمسة وستين
 فاذا قسمنا هذا المبلغ على خمسة عشر خرج
 اربعة وثلاثون وهو نصيب من كان خمسة
 ولو فرضنا في تلك الصورة ان التركة خمسة
 دنانير كان بين التركة والتصحيح موافقة
 بالمخمس مع كونها متداخلين كما نبهت عليه
 فا ضرب دين صاحب العشرة في خمس التركة
 وهو واحد واقسم الحاصل وهو عشرة على
 خمس التصحيح وهو ثلاثة فيكون الخارج
 وهو ثلاثة وثلاثون نصيب من كان له عشرة
 واضرب الدين صاحب الخمسة في وفق
 التركة واقسم الخارج على وفق التصحيح

وهو ثلاثة

وهو ثلاثة فيكون الخارج وهو واحد
 وثلاثون نصيب من كان الخمسة وقد احاط
 علمك بان الطريق الجازي في المباشرة
 يتناول الموافقة والمداخلة ايضا **فصل**
في التخارج وهو تعامل من الخرج والمراد
 به هاهنا ان يصلح الورثة على اخراج
 بعضهم عن الميراث بشيء معلوم من التركة
 وهو جازي عند التراضي نقله محمد
 في كتاب الصلح عن ابن عباس وذكر عن
 عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن عوف
 طلق امراته تماضر الكلبية في مرض موته
 ثم مات وهي في العدة فورثها عتقان
 مرضي الله عندهم ثلاث نسوة اخرضا لهما
 عن ربع ثمنها على ثلاثة وثمانين الغافل
 هي دنانير وقيل درهم **من صالح** من الورثة
 على شيء معلوم **من التركة فاطرم** **بها**
من التصحيح اي صح المسئلة مع وجود المصلح